

Distr.: General
12 March 2014
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير المرحلي الأول لمفوضية الاتحاد الأفريقي عن الوضع في
جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا
الوسطى (انظر المرفق).

أكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

270314 260314 14-26318 (A)



المرفق

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

التقرير المرحلي الأول لمفوضية الاتحاد الأفريقي عن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدّم وفقاً للفقرة ٣٢ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) الذي اتخذته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ذلك القرار، طلب مجلس الأمن من الاتحاد الأفريقي أن يقدم إليه، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام والمنظمات الدولية الأخرى والشركاء الثنائيين ذوي الصلة بالأزمة، تقريراً كل ٦٠ يوماً عن نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة الدعم الدولية) وأنشطتها. وفي هذا الإطار، التمتست المفوضية رسمياً بالحصول على إسهامات من فرنسا، في إطار عملية سنغارييس، وكذلك من الأمم المتحدة. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، أرسلت فرنسا المعلومات المطلوبة، ولا سيما فيما يتعلق بالتنسيق بين عملية سنغارييس وبعثة الدعم الدولية.
- ٢ - ويغطي التقرير الفترة من ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى نهاية شباط/فبراير ٢٠١٤، ويقدم معلومات محدّثة عن أهم التطورات السياسية والأمنية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة بعثة الدعم الدولية، في أعقاب نقل السلطة من بعثة مجلس السلام والأمن للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويختتم التقرير بملاحظات عن سبل المضي قدماً.

ثانياً - الجوانب السياسية والمؤسسية

- ٣ - يذكر مجلس الأمن أن الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى اتفقت، في أعقاب تغيير الحكومة بطريقة غير دستورية في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٣ وبناء على الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على مرحلة انتقالية لا تتجاوز ١٨ شهراً تُتَوَجَّح بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، اعتمد ميثاق دستوري للفترة الانتقالية جرى إصداره في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. وأنشئ مجلس انتقالي وطني يتألف من ١٣٥ عضواً ومجلس دستوري في ١٥ نيسان/أبريل و ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣،

على التوالي. وانتُخب السيد ميشيل دجوتوديا رئيساً للدولة في المرحلة الانتقالية، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وأدى اليمين الدستورية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. وظل السيد نيكولا تيانغاي، الذي عيّن رئيساً للوزراء بموجب اتفاق ليرفيل المبرم في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، في منصبه. وقبلت الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية بنود خارطة طريق للمرحلة الانتقالية اقترحتها مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نجامينا، في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وبدورها عملت الحكومة الانتقالية على وضع خارطة طريق مفصلة اعتمدها المجلس الانتقالي الوطني في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الذي أنشئ بموجبه المجلس الأعلى للاتصالات لم يصدر بعد.

٤ - ولم تتحسن الحالة على الرغم من الجهود التي بذلت. ففيما يتعلق بالحالة الأمنية، تواصلت الاعتداءات على السكان المدنيين، سواء من جانب تحالف سيلبكا السابق أم الجماعات المسلحة الأخرى. وفيما يتعلق بالحالة السياسية، وقعت العديد من الخلافات بين رئيسي السلطة التنفيذية اللذين لم يوفر الزخم اللازم للعملية الانتقالية. ونتيجة لذلك، لم يحرز أي تقدم يذكر في تنفيذ خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية، وبخاصة فيما يتعلق بالهدف الأساسي المتمثل في إعادة الأمن وإرساء النظام العام في بانغي وبقية أنحاء البلد. وشهدت الحالة الإنسانية تدهورا كبيرا، وبخاصة في أعقاب الهجمات القاتلة التي شنها في بانغي عناصر من المجموعة المعروفة باسم "المتصدون للبالاكا" (أي من لا ترهبهم السواطير، حتى وإن أفادت التقارير بأن هذا المصطلح يُستخدم في المناطق الحضرية اختصارا للعبارة التي تعني بالفرنسية "مضاد لرصاص البندقية الهجومية طراز كلاشنيكوف") في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٥ - وفي ضوء هذه الحالة، اتخذ الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الدعم الدولية، الجنرال جان - ماري ميشيل موكونكو، وممثل الرئيس دينيس ساسو نغيسو، وسيط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورئيس لجنة المتابعة المنبثقة منها المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتنسيق مع أعضاء المجتمع الدولي في بانغي، عددا من المبادرات الرامية إلى مساعدة الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى في التغلب على خلافاتها وتنفيذ خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية. وأجرى الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي مشاورات مكثفة، بالتعاون مع المجموعة الخماسية (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) ولجنة المتابعة التقنية لاتفاق ليرفيل للسلام الشامل، في إطار المساعي الرامية إلى التقريب بين مختلف قادة

المؤسسات الانتقالية. وبالمثل، شرع الممثل الخاص في مشاورات مع العديد من السفراء وممثلي المنظمات الدولية العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى والمبعوثين الخاصين الموفدين إليها.

٦ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، زار بانغي وفد مشترك من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ضم وزراء خارجية كل من تشاد والكونغو ووزير الدفاع في الكونغو ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. واغتتم الوفد الفرصة للتشديد على ضرورة تماسك جميع الجهات الفاعلة ووحدة عملها في المرحلة الانتقالية.

٧ - وفي هذا السياق، وبالنظر إلى التدهور المستمر للأوضاع، عُقد مؤتمر القمة الاستثنائي السادس لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نجامينا يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، برئاسة الرئيس إدريس ديبي إتنو، بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية. ومثل الاتحاد الأفريقي في ذلك الاجتماع وفد قاده مفوض السلام والأمن، وشارك بفعالية في المشاورات التي أتاحت التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدماً. وأعرب المشاركون في مؤتمر القمة، في البيان الصادر بعد مداوولاتهم، عن أسفهم لسلبية مجمل الطبقة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى وغياب التماسك والانسجام والوحدة فيما بين سلطات المرحلة الانتقالية، وشددوا على أن هذا الوضع لم يسمح للمجتمع الدولي بأن يقدم الدعم اللازم من أجل التوصل إلى حل للأزمة. وأحاطوا علماً باستقالة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء للمرحلة الانتقالية، ودعوا جميع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة المشاورات لانتخاب رئيس جديد للدولة للمرحلة الانتقالية وتشكيل حكومة انتقالية، في أقرب وقت ممكن، وفقاً لأحكام الميثاق الدستوري الانتقالي. وبالإضافة إلى ذلك، حثوا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالتنسيق مع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى، والشركاء الرئيسيين، وبرعاية الوسيط، على تنظيم مؤتمر وطني للمصالحة.

٨ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وبعد جولتيّ تصويت، انتُخبت السيدة كاترين سامبا - بانزا التي كانت عمدة مدينة بانغي، رئيسة للدولة للمرحلة الانتقالية، منهيّة بذلك الفترة الانتقالية التي تكفل بها رئيس المجلس الانتقالي الوطني، السيد ألكسندر فردينان نغيندي، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق الدستوري الانتقالي. وعمل الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي بفعالية مع مكتب المجلس الانتقالي الوطني للمساعدة على تنظيم هذه الانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد معايير الأهلية. وبعد ذلك أجرى مشاورات وثيقة مع الرئيسة الجديدة للدولة للمرحلة الانتقالية بشأن تركيبة الحكومة المزمع تشكيلها.

وفي بيان صدر في اليوم نفسه، رحبت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بهذا التطور، وحثت الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى على تقديم الدعم اللازم إلى الرئيسة الجديدة للدولة للاضطلاع بمسؤولياتها. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عيّنت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية السيد أندري نزابايكيه رئيسا للوزراء الذي شكّل حكومة مصغّرة من ٢٠ وزيرا، بينهم ٧ نساء. وعُقد أول اجتماع لمجلس الوزراء في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، شكّل مناسبة قدم فيها كل وزير خطاب مهامه الذي ينبغي أن يتسق مع خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية.

٩ - ونظر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، خلال اجتماعه المعقود على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولاحظ المجلس، مع الارتياح، القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأكد من جديد الدور الرائد الذي يضطلع به الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية ورئيس لجنة المتابعة التابعة لها في دعم عملية الانتقال السياسي، وأعرب عن دعمه الكامل للجهود التي يبذلها. وحث المجلس أيضا المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الأمم المتحدة، على أن يقدم كل الدعم اللازم للجهود التي يبذلها قادة المنطقة بغية تيسير اتخاذ إجراءات دولية فعالة دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى. وطالب المجلس جميع الأطراف المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن بينهم قادة تحالف سيليك السابق وقادة المتصدين للبالاكا وقادة نظام الرئيس فرانسوا بوزيزي السابق، إلى دعوة أتباعهم، بشكل لا لبس فيه، إلى وضع حد فوري للهجمات على المدنيين وغير ذلك من الأعمال التي قد تقوض الجهود الرامية إلى استعادة السلام والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك إلى تعزيز المصالحة. وطلب المجلس إلى اللجنة أن تستعرض وتعديل، حسب الاقتضاء، قائمة الأفراد المستهدفين بالجزاءات الواردة في مرفق البيان ((PSC/PR/COMM. (CCCLXIII)). وأعرب المجلس أيضا عن ترحيب وفده بقرار مجلس الأمن التابع لمجلس الأمن فرض قيود على الأفراد والكيانات الذين تحددهم لجنة الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن وفقا للفقرة ٥٧ من قراره ٢١٢٧ (٢٠١٣)، وتحميد أصولهم لفترة أولية مدتها سنة واحدة. وطلب مجلس السلام والأمن إلى اللجنة وبعثة الدعم الدولية وكذلك إلى جميع الدول الأعضاء، أن تقدم كل الدعم اللازم للفريق الذي سينشئه الأمين العام للأمم المتحدة عملا بالفقرة ٥٩ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣).

١٠ - وعقدت لجنة المتابعة التقنية لاتفاقيات ليرفيل التي تشمل المجموعة الخماسية، من جانبها، اجتماعا غدا لقاتها برئيس الوزراء في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لإعداد خطة

عمل من أجل دعم الحكومة، وبخاصة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية وإعادة بسط سلطة الدولة في المناطق النائية وتفعيل المؤسسات المالية. وفي هذا الصدد، يجري إعادة إرساء الإدارة المدنية، رغم أن انعدام الأمن يعوقها، وذلك من خلال تعيين نواب الولاية وأعضاء المجالس البلدية في مقاطعات بانغي الثماني.

١١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظل الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي على اتصال وثيق بالجهات السياسية الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأصحاب المصلحة الآخرين، كجزء من دعم الاتحاد الأفريقي للمرحلة الانتقالية الحالية. وفي هذا الصدد، سعى، بالتنسيق مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، إلى نزع فتيل التوتر بين السيد ميشيل دجوتوديا والحامي تيانغاي اللذين كانا يشغلان منصب رئيس الدولة ورئيس الوزراء في المرحلة الانتقالية، على التوالي، في أعقاب نشر مراسيم تقيل ثلاثة وزراء وأمين خزانة الدولة، وهي مراسيم لا تحمل، في انتهاك للميثاق الدستوري للمرحلة الانتقالية، تصديق رئيس الوزراء عليها. وبالمثل، وكما أشير إلى ذلك أعلاه، ساهم الممثل الخاص بفعالية، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، في الأعمال التحضيرية لانتخاب رئيس جديد للدولة للمرحلة الانتقالية، وفقا لاستنتاجات مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقود في نجامينا يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بما في ذلك عن طريق تحديد معايير الأهلية. وإثر الانتخابات، أجرى مشاورات مع الرئيسة الجديدة للدولة بشأن تركيبة الحكومة التي ستشكل من أجل تيسير تعبئة الدعم اللازم من المجتمع الدولي.

١٢ - وعلاوة على ذلك، التقى الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي بمسؤولين كبار من بلدان ومنظمات شريكة زاروا بانغي أثناء الفترة قيد النظر. وأجرى محادثات مع الشخصيات التالية من ضمن آخرين: السيدة سامنتا باور، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)؛ ووفد من الأمم المتحدة يضم تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وأداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون منع أعمال الإبادة الجماعية، وليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، ونانسي أوكو برايت، من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاعات (بين ١٩ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)؛ وجان إيف لودريان، وزير الدفاع الفرنسي (٢ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤)؛ ورئيس الأركان في الجيش الفرنسي، الجنرال برتران راكت - مادو (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤)؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس (١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤). وعرض الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي أمام

كل محاوره الحالة السائدة في الميدان والجهود السياسية وغيرها من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، وتبادل وجهات النظر معهم بشأن أفضل سبل ووسائل اتخاذ تدابير فعالة على الصعيد الدولي دعماً لبعثة الدعم الدولية.

ثالثاً - الأنشطة المتعلقة بالانتخابات

١٣ - فيما يتعلق بالإعدادات للعملية الانتخابية، جدير بالذكر أن الأعضاء السبعة في الهيئة الوطنية للانتخابات (الهيئة)، الذين عُيّنوا بمرسوم في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أدوا اليمين الدستورية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مستهلين بذلك عمل هذه الهيئة. ومنذ ذلك الوقت، يسعى أعضاء الهيئة إلى تفعيل المقار التي خُصصت لهم وإلى اعتماد نظامهم الداخلي. وأرسلت الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خبراء لتقييم الاحتياجات وإعداد ميزانية تقديرية للهيئة. وأعلن شركاء آخرون، مثل الاتحاد الأوروبي وفرنسا، عن نيتهم تقديم مساهمات مالية. وتكفل بعثة الدعم الدولية أمن مقار الهيئة، إضافة إلى مواكبة أعضاء الهيئة خلال تنقلاتهم في بانغي وفي مختلف أنحاء البلد.

١٤ - وأجرت الهيئة، بدعم لوجستي من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ودعم أمني من بعثة الدعم الدولية، زيارات إلى محافظات الداخل، في الفترة من ١٤ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بغرض تقييم الموارد المتاحة لإجراء الانتخابات المقبلة. وإضافة إلى ذلك، أرسلت الأمم المتحدة فريق تقييم للاحتياجات الانتخابية في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠١٤. وبالمثل، تنوي المفوضية استقدام خبير في شؤون الانتخابات لتقديم الدعم إلى الهيئة. وسيكون هذا الخبير بمثابة حلقة الوصل بين بعثة الدعم الدولية والهيئة، بغرض تحديد السبل التي سيواصل بها الاتحاد الأفريقي دعمه للهيئة وللعملية الانتخابية ككل. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، زارت مفوضة الشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي بانغي لكي تقوم، في جملة أمور، بتقييم حالة الاستعداد للانتخابات وسبل ووسائل تقديم دعم أكثر استدامة للعملية الانتخابية من قِبل الاتحاد الأفريقي.

رابعاً - إنشاء ونشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٥ - في إطار الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات الأمنية التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى، اتفقت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي على تعزيز بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتحويلها إلى بعثة أفريقية. وفي إطار هذه الجهود، أذن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، بنشر بعثة

الدعم الدولية ، لا سيما من أجل الإسهام في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) الذي أقر بموجبه نشر بعثة الدول الدولية لفترة ١٢ شهرا، للمساهمة فيما يلي:

(أ) حماية المدنيين وإعادة فرض الأمن والنظام العام، من خلال استخدام التدابير المناسبة؛

(ب) تحقيق الاستقرار في البلاد وإعادة بسط سلطة الدولة على كامل أراضي البلد؛

(ج) تهيئة الظروف المؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين؛

(د) تقديم الدعم إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بقيادة السلطات الانتقالية وتنسيق من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام؛

(هـ) مواكبة الجهود الوطنية والدولية لإصلاح وإعادة هيكلة قطاعي الدفاع والأمن، بقيادة السلطات الانتقالية وتنسيق من المكتب المتكامل لبناء السلام.

١٦ - وفي غضون ذلك، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وبعد إجراء مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عينت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي الجنرال جان ماري ميشيل موكوكو من الكونغو، الذي كان حتى ذلك الوقت نائب الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، ممثلا خاصا لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيسا لبعثة الدعم الدولية. وعُيِّن العميد مارتين تومنتا شومو من الكاميرون قائدا للقوة، بينما عُيِّن عميد قوات الدرك باتريس أوستاغا بينغون من الغابون رئيسا لعنصر الشرطة. وعُيِّن الجنرال كاراروزا أثناناز من بروندي نائبا لقائد القوة. وتجري مشاورات لتعيين نائب مفوض الشرطة، بينما يُنتظر الإعلان عن تعيين نائب الممثل الخاص في وقت وشيك.

١٧ - وفي الفترة التي تلت ذلك، وتطبيقا للبيانات ذات الصلة لمجلس السلام والأمن، كثفت المفوضية والأمن العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مشاورتهما، من أجل كفالة انتقال ناجح للسلطة بين بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الدعم الدولية. وكانت هذه العملية التشاورية قد بدأت فور اتخاذ قرار مجلس السلام والأمن المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي أذن بنشر بعثة الدعم الدولية. وفي هذا الإطار، نُظمت عدة اجتماعات، بما في ذلك في أديس أبابا، في ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر وبين ٧ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بغرض إتمام مفهوم تنفيذ المفهوم الاستراتيجي لبعثة الدعم الدولية،

بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أهمية التعاون المتواصل بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل كفالة نجاح بعثة الدعم الدولية، أبرمت المنظمتان في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ اتفاقاً بشأن نشر العملية. ويغطي هذا الاتفاق بوجه الخصوص الجوانب المتصلة بتشكيل القوات، وإنشاء المقر العام للبعثة، ونشر الوحدات، والتنسيق والرصد، والإطار القانوني المتعلق بالإسهامات في قدرات بعثة الدعم الدولية، وتعبئة الموارد والدعم اللوجستي. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقّع مفوض السلم والأمن ووزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي ومغتربي أفريقيا الوسطى اتفاق وضع بعثة الدعم الدولية.

١٨ - وفي القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، فإن مجلس الأمن، بعد أن رحب بالمشاورات التي حرت بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ودول المنطقة والدعم المقدم من الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، لوضع اللمسات الأخيرة على جميع جوانب عملية الانتقال من بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الدعم الدولية، طلب من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ضمان أن تجري عملية انتقال السلطة من بعثة توطيد السلام إلى بعثة الدعم الدولية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتم انتقال السلطة من بعثة توطيد السلام إلى بعثة الدعم الدولية بالفعل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، خلال احتفال رأسه السيد نيكولاس تيانغايه، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية آنذاك، في حضور عدة شخصيات أخرى من جمهورية أفريقيا الوسطى وممثلين عن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة.

١٩ - ورداً على تدهور الوضع الأمني في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قام رؤساء دول المنطقة، والاتحاد الأفريقي ممثلاً من قبل مفوض السلم والأمن، وشركاء دوليون، بإجراء مشاورات في باريس في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ فور انتهاء مؤتمر قمة الإليزيه للسلم والأمن في أفريقيا المنعقدة في باريس في ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قرر مجلس السلم والأمن أن يأذن بزيادة مؤقتة في قوام قوة بعثة الدعم الدولية، الذي قد يبلغ ٦ ٠٠٠ من الأفراد النظاميين، على أن يكون مفهوماً أن هذه الزيادة ستخضع للاستعراض خلال فترة ثلاثة أشهر، في ضوء الظروف المتغيرة والاحتياجات الميدانية على أساس تقرير تقدمه رئيسة المفوضية.

٢٠ - واتخذت المفوضية على الفور التدابير الضرورية لتعزيز بعثة الدعم الدولية. وجرى في هذا الإطار تسريع وإتمام النشر، المقرر بالفعل، لكتيبة بوروندية قوامها ٨٥٠ رجلاً بين ١٢ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بفضل دعم الولايات المتحدة. وفي الفترة من

١٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وبفضل دعم الولايات المتحدة أيضاً، نُشرت كتيبة ميكانيكية رواندية قوامها ٨٥٠ رجلاً. ونشرت جمهورية الكونغو الديمقراطية كتيبة قوامها ٨٣٦ رجلاً، اتُفق على طرائق إدماجها في بعثة الدعم الدولية خلال بعثة أوفدها المفوضية إلى كينشاسا في الفترة من ١٦ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤. ويبلغ قوام القوات العسكرية لبعثة الدعم الدولية حالياً ٤٢٠ ٥ من الأفراد، موزعين على النحو التالي: بوروندي (٨٥٠)، والكاميرون (٥١٥)، والكونغو (٨٦٣)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٨٣٦)، والغابون (٤٩٠)، وغينيا الاستوائية (٢٠٢)، وتشاد (٨١٤)، ورواندا (٨٥٠). وفيما يتعلق بعنصر الشرطة، يبلغ مجموع قوامها ٦٤٠ فرداً قدمتهم تشاد (٣٤)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٤٩)، والغابون (١)، والكاميرون (٣٢٠)، والكونغو (١٣٦). ولدى بعثة الدعم الدولية أيضاً مركز عمليات مشتركة، يبلغ قوامه تسعة أفراد: ثلاثة مدنيين وأربعة عسكريين واثنان من الشرطة. ويبلغ قوام العنصر المدني الفني لبعثة الدعم الدولية حالياً ٣٤ فرداً. والعمل جارٍ حالياً على استكمال الملاك الوظيفي لأركان القوة والشرطة. وفي غضون ذلك، يتولى هذه المهام موظفو بعثة توطيد السلام الذين تغيرت تبعيتهم.

٢١ - وبعد انتقال السلطة، اعتمدت بعثة الدعم الدولية خطة لتقسيم العاصمة بانغي إلى قطاعات، بغرض الوصول إلى تربيعة مُرضٍ لمقاطعات المدينة الشمالي. وعلى هذا النحو عُهد إلى القوات البوروندية بالمسؤولية عن المقاطعات الأولى والثانية والثالثة والسادسة، بينما وُضعت المقاطعات الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة تحت مسؤولية القوات الرواندية. وتعمل هذه القوات بشكل مشترك مع وحدات الشرطة المشكّلة التابعة لبعثة الدعم الدولية. وقُسمت العاصمة بانغي إلى قطاعات انسجاماً مع التقسيم الإداري للمدينة. وينتشر في بانغي ما مجموعه ١ ٩٠٢ من الأفراد العسكريين و ٦٤٠ من أفراد الشرطة. وتنتشر القوات الأخرى، البالغ قوامها ٣ ٥١٨ جندياً، داخل البلد على النحو التالي: القطاع ١، مركز قيادته في بوار (٥١٥)؛ والقطاع ٢، مركز قيادته في بوسانغوا (٧٩٥)؛ والقطاع ٣، مركز قيادته في بوالي (٨٦٣)؛ والقطاع ٤، مركز قيادته في سيبوت (٤٩٠)؛ والقطاع ٥، مركز قيادته في موبايي (٨٣٦). وتتطابق هذه القطاعات، على التوالي، مع المناطق الإدارية التالية: القطاع ١: أوهام بيندي، ونا مامبيري، ومامبيري كاديي؛ والقطاع ٢: أوهام - نانا غرييزي، وبامبيني - بانغوران، وفاكاغا؛ والقطاع ٣: أومبلا موكو، ولوبايه، وسانغا مبايري؛ والقطاع ٤: أواكا، وكيمو؛ والقطاع ٥: هوت كوتو، وباس كوتو، ومبومو، وهوت مبومو.

خامسا - التنسيق مع عملية سنغاري ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وتقديم الدعم لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٢ - ميدانيا، تتعاون بعثة الدعم الدولية عن كثب مع عملية سنغاري الفرنسية. ويندرج هذا التعاون في إطار متابعة البنود ذات الصلة في بيان مجلس السلام والأمن المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الذي رحب فيه المجلس بالتعزيز المقترح للقوات الفرنسية من أجل تقديم دعم أفضل لبعثة الدعم الدولية وشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي على العمل من أجل إقامة تنسيق عملائي فعال بين البعثة والقوات الفرنسية. ويندرج هذا التعاون أيضا في إطار ما تدعو إليه الفقرتان ٤٩ و ٥٠ من القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). ومن أجل تيسير هذا التنسيق، أنشأت بعثة الدعم الدولية وعملية سنغاري آليات تعاون سواء على مستوى رئاسة أركان قوة بعثة الدعم الدولية أو الكتيبتين البوروندي والرواندية. ويعقد قادة بعثة الدعم الدولية وعملية سنغاري لقاءات منتظمة ويجري تبادل الاستخبارات العسكرية بين القيادتين. وتقوم القوات بتسيير دوريات مشتركة في بانغي والأقاليم، وتخططان بشكل مشترك لتنفيذ عمليات محدّدة.

٢٣ - وفي بيانه المؤرخين ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، طلب مجلس السلام والأمن أيضا من بعثة الدعم الدولية تنسيق تنفيذ ولايتها مع قوات مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، المنتشرة بموجب ولاية الاتحاد الأفريقي في قطاع أوبو، بحافطة هو - مبومو. ويجري إعداد ترتيبات لنشر ضباط اتصال من مبادرة التعاون الإقليمي إلى جانب بعثة الدعم الدولية، والعكس بالعكس.

٢٤ - وتتلقي بعثة الدعم الدولية الدعم الفني والمالي من شركاء عديدين. وأعارت عملية سنغاري والولايات المتحدة ضباطا إلى بعثة الدعم الدولية. وإضافة إلى ذلك، تزود عملية سنغاري بعثة الدعم الدولية بالدعم الطبي، بما في ذلك علاج الأفراد المصابين في مستشفيات ميدانية من المستوى الثاني أنشأها فرنسا، وتزويد البعثة بالمنتجات الصيدلانية والمساعدة في عمليات الإحلاء الطبي عن طريق طائرات هليكوبتر خلال العمليات المشتركة. وقد أوفدت الأمم المتحدة خبراء تقنيين. وعلى الصعيد المالي، تساعد عدة بلدان ومنظمات بعثة الدعم الدولية. ففي مؤتمر إعلان التبرعات الذي نظمه الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة، جُمع نحو ٣١٤ مليون دولار، في شكل مساهمات نقدية وعينية، من البلدان والمؤسسات التالية: إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وغامبيا، وكندا، وكوت ديفوار، ولكسمبرغ، والنرويج، ونيجيريا، والولايات المتحدة، واليابان، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،

والاتحاد الأوروبي - حيث مثلت مساهمة الأخير جزءا كبيرا من الموارد المالية المعبأة حتى الآن، إضافة إلى الدعم اللوجستي المباشر الذي تقدمه الولايات المتحدة في شكل نقل جوي استراتيجي ومعدات واتصالات. وتعهدت الجزائر بتوفير النقل الجوي الاستراتيجي.

سادسا - تنفيذ ولاية بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٥ - اضطلعت بعثة الدعم الدولية منذ نشرها بعدد من الأنشطة، عملا بولايتها على نحو ما حددها مجلس الأمن. وينص المفهوم الاستراتيجي للبعثة، الذي وضع بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبدعم فعال من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين، ولا سيما فرنسا والولايات المتحدة، على تنفيذ عملية من ثلاث مراحل: أولاً، ضمان الأمن في بانغي وفي الممر الذي يربط جمهورية أفريقيا الوسطى بالحدود مع الكاميرون؛ ثانياً، تعزيز وجود بعثة الدعم الدولية في غرب البلد؛ ثالثاً، توسيع نطاق أنشطة بعثة الدعم الدولية في شرق البلد. ونظراً للسياق الذي جاءت فيه بعثة الدعم الدولية خلفاً لبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد تعين تعديل الجدول الزمني للعمليات لإتاحة تنفيذ هذه العمليات والمحافظة في الوقت نفسه على وجود قوي في بانغي. وفيما يلي الأنشطة الجارية التي تسهم في بلوغ الغاية النهائية المنشودة من البعثة على النحو الوارد في مفهومها الاستراتيجي:

(أ) حماية المدنيين وإعادة فرض الأمن والنظام

٢٦ - من أجل توفير الحماية الكافية للمدنيين، وضعت بعثة الدعم الدولية ترتيباً خاصاً ببانغي يقوم على تقسيم المدينة إلى قطاعات. وتسير بانتظام الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة المنتشرة في المدينة دوريات مؤلفة وراجلة. وتسير هذه الدوريات ليلاً نهاراً والغرض من ذلك هو كفالة وجود فعلي، لا في الطرق الرئيسية فحسب، وإنما أيضاً داخل مختلف أحياء المدينة. وستنضم قوات الشرطة والدرك التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فور الانتهاء من إعادة هيكلتها، إلى هذه الدوريات.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب المشاورات التي أجريت مع السيدة كاثرين سامبا بنزا، عمدة بانغي آنئذ، وما أعقبها من مناقشات مع عمدة دوائر المدينة، اتُخذت تدابير لتيسير التعامل مع السكان المدنيين، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية في المدينة. وهكذا، أقامت بعثة الدعم الدولية نقاطاً ثابتة في كل دائرة من دوائر بانغي. وزود السكان المحليون، عن طريق الإذاعة وغيرها من الوسائط، بأرقام الهواتف الجواله لهذه النقاط لتمكينهم من تنبيه البعثة عند الاقتضاء حتى تتدخل في الوقت المناسب. وقد أثبت هذا النظام

فعاليته، ولا سيما في الدائرة الخامسة، حيث يتركز المسلمون، بمن فيهم من فروا من دوائر بانغي الأخرى. وتصدر الإشارة إلى أن الدائرة الخامسة هي المركز الاقتصادي للعاصمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة آلاف الاتصالات من سكان مدينة بانغي. وتمكنت من التدخل عدة مرات.

٢٨ - وقد وضعت هذه الترتيبات لردع ومنع الهجمات التي تستهدف المدنيين وأعمال النهب وغيرها من الجرائم. والغرض منها أيضا إتاحة التدخل، ولو بالقوة، لوضع حد للأعمال التي تخل بالنظام العام وتعرض حياة المدنيين للخطر. وهكذا، أنقذت البعثة العديد من الأرواح، وألقت القبض على العديد من مرتكبي أعمال السلب والنهب، وحالت دون هدم المنازل والمباني العامة ودور العبادة وتدمير الممتلكات. وتمكنت على وجه الخصوص من حماية منازل المسؤولين الحكوميين والمساجد، ولا سيما في الدائرة الثالثة.

٢٩ - ويساعد انتشار بعثة الدعم الدولية في أنحاء أخرى من البلد أيضا في حماية السكان المدنيين وإعادة فرض الأمن والنظام العام. وتشمل الإجراءات المتخذة في هذا السياق تسيير دورات منتظمة وإلقاء القبض على المجرمين والأفراد المسلحين، وحماية ممتلكات المدنيين. ففي بوسانغوا على سبيل المثال، وردا على تهديد المتصدين للبالاكا للسكان المسلمين، نشرت البعثة، اعتبارا من ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أفرادا من الوحدة التشادية لضمان أمن السكان المعنيين. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفرت البعثة، بناء على طلب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الحماية لقافلة تضم ٢٨ امرأة و ١١٩ طفلا كانوا في طريقهم من فيري إلى سيوت. وبوجه عام، توفر البعثة الحماية لمختلف مخيمات النازحين داخل البلد.

٣٠ - وتمتد الجهود الرامية إلى حماية السكان المدنيين لتشمل الأجانب ممن قررت حكومات بلدانهم إجلاءهم في ضوء تدهور الوضع الأمني في أعقاب الأحداث التي وقعت في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. فقد وفرت بعثة الدعم الدولية الحراسة لرعايا كل من تشاد والسنغال والكاميرون ومالي وموريتانيا ونيجيريا ممن كانوا يرغبون في العودة إلى بلدانهم. وقُدمت هذه المساعدة أحيانا حسب الطلب، وأحيانا أخرى، بادرت البعثة بنفسها إلى حماية المدنيين الأجانب المعرضين للخطر. وتكفل الوحدات التابعة للبعثة، في إطار ما تنفذه بانتظام من عمليات لحراسة القوافل التي تسلك الممر الذي يربط بانغي بحدود الكاميرون، حماية الأجانب الذين يحاولون مغادرة البلد.

(ب) تحقيق الاستقرار في البلد وإعادة بسط سلطة الدولة

٣١ - يتمحور عمل بعثة الدعم الدولية، فيما يتعلق بهذا الجانب من ولايتها، حول ما يلي: أولاً، توفر البعثة الأمن لقادة المرحلة الانتقالية، بمن فيهم رئيس الدولة ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة الآخرين، ورئيس المجلس الوطني الانتقالي، وللسيدة كاترين سامبا بانزا، بناء على طلبها، عندما كانت تشغل منصب عمدة بانغي. وهذه الحماية ضرورية لكي يتمكن المسؤولون عن المرحلة الانتقالية من أداء مهامهم ولإعادة تفعيل جهاز الدولة بسرعة.

٣٢ - ثانياً، تقوم بعثة الدعم الدولية بحماية العديد من المباني العامة وغيرها من المواقع الاستراتيجية الحساسة. فالمناطق الحساسة في العاصمة (القصر الرئاسي، والمباني الوزارية، والهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، والمصارف، وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والفنادق، والمطاعم، والمحال التجارية وغيرها) تخضع جميعها لحماية البعثة. وتقوم البعثة أيضاً بحماية سجن بانغي منذ إعادة فتحه في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، وبفضل يقظة الوحدات الرواندية التابعة للبعثة، تمكنت البعثة، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، من إحباط محاولة هروب لقادة المتصدين للبالاكا الذين كانت البعثة ألقت القبض عليهم خلال عملية نفذتها في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ في دائرة بوي - راي في بانغي. وقد أسندت مهام الحماية الثابتة هذه إلى ما مجموعه ٧٠٠ جندي وشرطي تقريباً. ورغم أن هذا الترتيب يشوبه عيب يتمثل في إبقاء عدد كبير من الجنود في الميدان، فإنه ضروري في هذه المرحلة بالنظر إلى محدودة قدرة قوات الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيتيح استقرار الوضع تدريجياً للبعثة تخفيض مواقع الحماية الثابتة وكفالة وجود أكثر دينامية داخل أحياء بانغي وخارجها.

٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تؤمّن البعثة مناسبات معينة. ففي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أمنت البعثة حفل تولي رئيسة الدولة في المرحلة الانتقالية منصبها. واتخذت البعثة أيضاً تدابير وقائية تحسباً لما يمكن أن تثيره القرارات المتخذة خلال مؤتمر قمة نجامينا المعقود في ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من ردود فعل سلبية من شأنها الإخلال بالنظام العام.

٣٤ - ثالثاً، تساعد بعثة الدعم الدولية في حماية السلطات الإدارية خارج بانغي وفي بسط سلطة الدولة. وفي هذا السياق، وفي أعقاب تعيين نواب المحافظين وتوليهم مناصبهم، اتخذت البعثة التدابير اللازمة لنقلهم إلى مراكز عملهم التي عينوا فيها وتأمينهم فور وصولهم إليها، على غرار ما فعلت لرئيسة محافظة بوسانغوا في مقاطعة أوام. وينطوي بسط سلطة الدولة أيضاً على استعادة المناطق التي كانت تحتلها الجماعات المسلحة في السابق. وخير مثال في هذا الصدد العملية التي نُفذت في سيبوت أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتجدد الإشارة

إلى أن مدينة سيبوت تعرضت لهجوم في ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لدى تدفق أعداد كبيرة من العناصر الموالية لائتلاف سيليكسا السابق إليها قادمين من المناطق المحيطة بها. فقد دخلت هذه العناصر المدينة عنوة وطلبت من السرية التابعة للوحدة الغابونية في البعثة مغادرتها، وأطلقت دعوات تنادي بالانفصال. فأعادت القوة التابعة للبعثة تشكيل نفسها انطلاقاً من بانغي واستعادت سيبوت بعد ٤٨ ساعة بفضل عملية شاركت فيها ثلاث سرايا من الوحدات البوروندية والغابونية والرواندية بدعم من قوة رد سريع رواندية وعملية سنغريس. وقد أنشأت البعثة وجوداً دائماً ومعززاً لها في المنطقة.

٣٥ - رابعاً، يتطلب تحقيق الاستقرار في البلد نزع السلاح المادي من الجماعات المسلحة لإتاحة عودة الحياة إلى طبيعتها تدريجياً. فقد عمدت بعثة الدعم الدولية في الفترة الممتدة بين ١١ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تنفيذاً لهذا الجانب من ولايتها، إلى تسريع وتيرة عملية نزع سلاح عناصر ائتلاف سيليكسا السابق المكلفين بحراسة القصر الرئاسي أو قصر النهضة، وكذلك العناصر المكلفة بحراسة مبنى الهيئة الوطنية للإذاعة والتلفزيون. وقد نُقلت لاحقاً هذه العناصر، التي كانت مجمعة في السابق في مخيم روو، حيث كان يقطن رئيس الدولة السابق خلال المرحلة الانتقالية، إلى فوج العمليات للدفاع عن أرض الوطن بعد إجراء عملية تفتيش منهجية تطبيقاً لتدابير بناء الثقة التي وقعت بها بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سنغريس في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، نُزع سلاح العناصر الموالية لائتلاف سيليكسا السابق الموجودة في معسكر كاساي، الكائن في بانغي أيضاً. وجمعت بعثة الدعم الدولية كافة الأسلحة الثقيلة التي كانت بحوزة تلك العناصر قبل تجميعهم، تحت حماية بعثة الدعم الدولية، في معسكر فوج العمليات للدفاع عن أرض الوطن في بانغي. وفي الرحلة الأولى، وبفضل المساعدة التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، استطاعت بعثة الدعم الدولية تحمل نفقات احتياجات هذه العناصر من الغذاء والاحتياجات الأخرى. ومنذ ذلك الحين، خلفها شركاء آخرون في دعم هؤلاء الأفراد الذين يعيشون في ظروف صعبة والذين أعربوا عن استعدادهم للمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الأهمية بمكان أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام اللازم لهذه المسألة.

٣٦ - ونظراً إلى أن بعض عناصر ائتلاف سيليكسا السابقين تمكنوا من التهرب من عملية نزع السلاح، حيث اتجه بعضهم صوب شمال شرق البلد بأسلحتهم وذخيرتهم، اتخذت بعثة الدعم الدولية تدابير خاصة للتعامل مع هذه الحالة. فقد نُفذت داخل البلد عدة عمليات لنزع السلاح، بما في ذلك باستخدام القوة عند الاقتضاء. وهذا ما حدث في سيبوت،

وكاغا - باندورو، وبوزوم، وبوار، وباوا بايكي. أما العناصر الأخرى الموالية لائتلاف سيليك السابق والموجودة في المقاطعات الشمالية والشمالية الغربية، فهي تنتظر تجميعها من قبل البعثة قبل أن تتمكن من الاستفادة من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٧ - وتشمل عمليات نزع السلاح هذه أيضا العناصر المتصدين للبالاكا وعناصر مسلحة أخرى. وتنفذ هذه العمليات بانتظام في بانغي. وفي هذا السياق، نفذت بعثة الدعم الدولية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، بالتعاون مع عملية سنغريس، عملية واسعة النطاق في حي بوي - رابي أسفرت عن ضبط عدة أسلحة وكميات كبيرة من الذخيرة والأعتدة العسكرية الأخرى. وعلى طول الممر الذي يربط جمهورية أفريقيا الوسطى بالحدود مع الكاميرون، نُفذت أيضا عدة عمليات لنزع السلاح، ولا سيما خلال عمليات مواكبة وحماية الشاحنات وغيرها من المركبات التي تسلك هذا الممر. وفي بوسانغوا، قامت البعثة أيضا بنزع سلاح العناصر المتصدين للبالاكا التي تروغ السكان المحليين المسلمين.

٣٨ - وأخيرا، يشمل دعم استعادة سلطة الدولة أيضا سيطرة الحكومة الانتقالية على موارد دخلها. وفي هذا الصدد، ركزت البعثة في عملها على إزالة الحواجز غير القانونية، ولو بالقوة عند الاقتضاء، التي أقامها مسلحون على طول الممر الذي يربط جمهورية أفريقيا الوسطى بالحدود مع الكاميرون، وعلى تأمين هذا الممر الحيوي لاقتصاد البلد. وفي الواقع، أدت حالة انعدام الأمن التي سادت على طول هذه الطريق والجبايات غير القانونية التي كانت تفرضها العصابات المسلحة، إلى تقليل حركة المرور إلى حد كبير على طول هذا الممر، مما حرم الحكومة من فرض رسوم وضرائب جمركية على السلع وغيرها من الشحنات التي تدخل جمهورية أفريقيا الوسطى. ومنذ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وضعت بعثة الدعم الدولية ترتيبا لحراسة الشحنات التي تسلك هذا الممر. ويجري العمل بهذا الترتيب أيام الاثنين والأربعاء والجمعة من الحدود الكاميرونية صوب بانغي، وأيام الثلاثاء والخميس والسبت انطلاقا من بانغي إلى الحدود الكاميرونية. وحتى الآن، تمت حراسة ١٠٠٠ شاحنة في هذين الاتجاهين، بما فيها الشاحنات التابعة لوكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وعملية سنغريس، والتجار، والأطراف الفاعلة الأخرى.

٣٩ - وفي الوقت نفسه، شجعت بعثة الدعم الدولية حكومة أفريقيا الوسطى على العمل على وضع نظام لجباية الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى، عبر مركز واحد في دوالا، الكاميرون. ومن شأن هذا القبيل أن يكفل الشفافية في إدارة الموارد المالية وزيادة الإيرادات التي تحتاجها الحكومة بشدة لأداء مهامها الأساسية. وبالمثل، أوصى الممثل الخاص لرئيسة اللجنة رئيس الوزراء بالشروع في مناقشات مع السلطات الكاميرونية للاتفاق على طرائق

إخلاء ميناء دوالا على وجه السرعة من الشحنات المتجهة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى عبر الممر الذي تؤمنه البعثة.

(ج) هيئة الظروف المؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين

٤٠ - هيأت بعثة الدعم الدولية الظروف المؤاتية لإيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين بعدما استعادت الأمن في جميع أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم من عملية سانغارييس. وبوجه أخص، وكجزء من الجهود الرامية إلى كفالة الأمن على طول الطريق الذي يصل بانغي بالحدود مع الكاميرون، رافقت البعثة عشرات الشاحنات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي وعشرات الشاحنات الأخرى التابعة لمنظمات غير حكومية تحمل مساعدات إنسانية إلى السكان المتضررين من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وجّه نائب منسق عمليات الطوارئ في برنامج الأغذية العالمي في جمهورية أفريقيا الوسطى رسالة إلى قائد قوات البعثة يُعرب فيها عن امتنان البرنامج لتدخل البعثة السريع وللحماية التي وفّرتها لقوافل البرنامج. وفي هذا الصدد، وبعدما علمت البعثة من خلال الصحافة أن البرنامج لجأ إلى عمليات جوية مكلفة لإيصال المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، نظرا إلى انعدام الأمن الذي يسود الطريق، أكدت البعثة من جديد على أن الطريق آمن تماماً، وأنها تلتزم بحماية جميع قوافل المساعدات الإنسانية المتوجّهة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وأنه ينبغي استخدام الموارد المحدودة المتاحة لمساعدة السكان المتضررين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، يشمل تيسير تقديم المساعدة الإنسانية حماية المواقع التي يلجأ إليها المشرّدون داخلياً والملاجئ التي يقصدها للمبيت الأشخاص الذين يشعرون بالتهديد. وقد افتتح مأوى يدعى "ملجأ الأمل" في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ في الدائرة الخامسة من العاصمة بانغي، لتوفير المبيت لكل الأشخاص الذين يشعرون بالتهديد. ويوفّر عناصر تابعون لبعثة الدعم الدولية الأمن في هذا الموقع أيضاً.

٤٢ - وأخيراً، تيسّر بعثة الدعم الدولية تنقل وكالات المساعدة الإنسانية التي تود دخول البلد. وخلال الفترة قيد النظر، وفّرت البعثة الحماية للعديد من العاملين في الوكالات الإنسانية، وكذلك لعدد من الشخصيات الزائرة.

(د) دعم الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو نزع السلاح والتسريح، وإعادة الإدماج أو إعادة التوطين أو إعادة الإعادة إلى الوطن و/أو إعادة هيكلة وإصلاح قطاعي الدفاع والأمن

٤٣ - وتدعم بعثة الدعم الدولية، وفقاً لولايتها، المبادرتين الوطنيتين الراميتين إلى التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإلى إصلاح قطاع الأمن، وذلك بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقاً لهذه الغاية، كان قد أنشئ إطاراً تنسيقاً وطنياً على شكل "لجنتين" لتوجيه الجهود المبذولة في تلك المجالات ومواءمتها على نحو أفضل على المستويين الاستراتيجي والتقني. وكان العمل ضمن إطار التنسيق هذين قد توقف نتيجة لتدهور الحالة الأمنية إلا أنه استؤنف عند إنشاء البعثة.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وقبل شهر واحد من إنشاء بعثة الدعم الدولية رسمياً، حصلت اللجنة التقنية للسلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الموافقة على استراتيجية شاملة كانت قد وضعتها بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي. وترسي هذه الاستراتيجية الأساس الذي يقوم عليه الإطار الشامل لعملية نزع السلاح والتسريح والإدماج وتأخذ في الحسبان جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك مجموعات الدفاع الذاتي، في إطار عملية ترمي إلى إعادة الإدماج المجتمعي وإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم. وتنقح هذه الاستراتيجية حالياً لتكييفها مع الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٢١٣٤ (٢٠١٤)، ولتأخذ في الحسبان، على وجه الخصوص، الديناميات الجديدة وظهور و/أو تعزيز بعض الجماعات المسلحة التي لم يجز تناولها بالقدر الكافي من قبل.

٤٥ - وفي الوقت عينه، أثرت تدابير بناء الثقة التي اتفقت عليها بعثة توطيد السلام وعملية سنغريس بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، في الإعداد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعادة إلى الوطن، إذ أنها بدأت في ما يلي:

(أ) عكس مسار توازن القوى العسكرية الذي صار تدريجياً مؤاتياً لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(ب) وتحييد الجماعات المسلحة تدريجياً، ومن المتوقع أن تحدّ أنشطتها الأمنية أكثر فأكثر؛

(ج) وتحقيق استقرار الحالة الأمنية تدريجياً، مما يفسح المجال أمام تنفيذ الأنشطة في الميدان.

ومع أن "تدابير بناء الثقة" لم تكن ملزمة، فقد كان لها أثر إيجابي على الحالة الأمنية في المدن الرئيسية، إذ مكّنت من تجميع ١٤٠ ٧ عنصراً من عناصر ائتلاف سيليكسا السابق في ١٤ موقعاً في نواحي بانغي في مرحلة أولى، على أن يُخفّض عدد المواقع إلى ٣ أو ٤ مواقع لاحقاً. ومع أن عناصر ائتلاف سيليكسا السابق يحتفظون في هذه المرحلة من التجميع بأسلحتهم الصغيرة وذخائرهم للحفاظ على سلامتهم، ستسمح المرحلة الثانية، إذا ما توفّر التمويل، بتجميع أكثر تنظيمياً، ييسّر التعرّف بصورة أفضل على هوية العناصر وتعدادهم وتنظيمهم ونزع سلاحهم تماماً وتوفير الرعاية المؤقتة لهم ريثما يبدأ تنفيذ البرامج الملائمة لهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، ساهمت البعثة في وضع مشروع تجريبي للتجميع.

٤٦ - وفي الوقت نفسه، بذلت بعثة الدعم الدولية جهوداً رامت تعزيز التوافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وأفضت هذه الجهود إلى توقيع رئيس الوزراء ورئيس الدولة في المرحلة الانتقالية على المبادئ التوجيهية العامة رقم ٠٠١ بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتشكل هذه المبادئ التوجيهية فرصة كبيرة لأنها تفصح عن رؤية مشتركة وتوافقية تدعمها السلطات الوطنية في ما يتعلّق بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن خلال الفترة الانتقالية.

٤٧ - وبالمثل، ومن أجل الشروع في إجراء مناقشات بشأن إعادة هيكلة القوات وشكلها، دُعي إلى إجراء تعداد للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الدرك والشرطة الوطنية في الفترة الممتدة بين ٢٣ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ووفقاً لما ذكرته السلطات الوطنية، جرى التعرّف على ٥٣٨ ٣ فرداً من ٤٣٤ ٨ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، و ٨٥ ١ فرداً من ٢٢٦ ٢ من أفراد الدرك و ٩٠٠ فرد من ١٥٠٠ من أفراد الشرطة. وينبغي للمراحل التالية أن تفضي إلى مراقبة إجراء التعداد من خلال إنشاء نظام حاسوبي مركزي وحيد يتيح تكوين قاعدة بيانات قابلة للاستخدام. وفي هذا الصدد، طلبت بعثة الدعم الدولية دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنقل المهارات وتزويد البعثة بالأدوات التي تساعد في إجراء التعداد وتسجيل عناصر قوات الدفاع والأمن.

٤٨ - وفي ضوء تطور الحالة، ينبغي النظر بشكل شبه متزامن في عمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وبالفعل، سيكون على عملية إصلاح قطاع الأمن المؤقتة، التي ستجرى في الفترة الانتقالية، التركيز على الإدماج التدريجي والانتقائي لعناصر ائتلاف سيليكسا السابق في قوات الدفاع والأمن. وبعد مرحلة الانتقاء الذي سيجري

استناداً إلى معايير وعملية تحرر متوافق عليهما، يسرّح عناصر ائتلاف سيليكسا السابق الذين لم يتم اختيارهم ويُعاد إدماجهم في الحياة المدنية. ويُشرع بموازاة ذلك في عملية حوار مع جماعات الدفاع الذاتي والمليشيات، بما في ذلك المتصدون للبالاكا التي لا يكفي تجميعها وحصرها وإنما يجب تفكيكها وإعادة دمجها في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإبقاء على القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في الثكنات خلال الفترة الانتقالية، في حين تعزّز قوات الشرطة والدرك بموارد كبيرة لضمان الأمن والحفاظ على النظام العام دعماً لبعثة الدعم الدولية. ويجب أيضاً تعزيز النظام القضائي ليعمل نظام العدالة الجنائية بفعالية. ويعتبر دعم الشركاء الدوليين أساسياً لكفالة نجاح هذه العملية.

سابعاً - تطوّر الحالة الأمنية

٤٩ - نُشرت البعثة في ظلّ بيئة أمنية متدهورة بشدة، تأثّرت من تبعات الهجوم الذي شنته ميليشيات المتصدّين للبالاكا في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولقد اتسمت هذه الفترة بمواجهات بين عناصر ميليشيات المتصدّين للبالاكا وعناصر ائتلاف سيليكسا السابق، وفي بعض الأحيان بين أفراد وأسر، على أسس مجتمعية ودينية. وقد ارتكبت جرائم كثيرة. وفّر عشرات الآلاف من الأشخاص من ديارهم والتمسوا اللجوء في مناطق أخرى من مدينة بانغي اعتُبرت أكثر أمناً، وبخاصة تلك المحيطة بالمطار. ومع عودة العنف الطائفي وانعدام الأمن، ظلّ التوتر يخيّم على العاصمة وظلّت قوات بعثة الدعم الدولية في حالة تأهب قصوى حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وشهد النصف الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، هدوءاً نسبياً ومن ثم تدهورت الحالة الأمنية، ولا سيما في بانغي، في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومنذ بداية شباط/فبراير ٢٠١٤، تحسّنت الحالة الأمنية تحسّناً كبيراً، في بانغي وفي داخل البلد على حد سواء.

٥٠ - وفيما تأثّرت كل أحياء العاصمة بانغي من جراء انعدام الأمن في ذروة أحداث العنف، تضرّرت بعض أحياء العاصمة أكثر من غيرها بكثير. وكان هذا هو حال حي غابونغو وحي كومباتان في الدائرة الثامنة، وحي بوي رابي وحي ميسكين في الدائرة السادسة، وحي بوينغ وحي كاستور في الدائرتين الثالثة والثانية على التوالي. وفي آخر أسبوع من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أُبلغ عن ٣٠ اعتداء في هذه المناطق. وكان الممر الممتد بين حي بي كا ١٢ (شمال المدينة) وحي بي كا ٩ (جنوب غربها) أكثر المناطق تضرراً من الاشتباكات المسلّحة التي جرت بين عناصر ائتلاف سيليكسا السابق وميليشيات المتصدّين للبالاكا. وقد أُبلغ عن ٢٠ حالة في هذه المنطقة في الفترة ذاتها.

٥١ - أما الحالة في المناطق الريفية فقد تفاوتت بين هادئة في الوسط والشمال الشرقي، وأكثر توتراً في الغرب والشمال الغربي، ولا سيما في بيلوكو وبوار وبوزوم وبوسانغوا، حيث أدّى العداء بين ميليشيات المتصدين للبالاكا وعناصر ائتلاف سيليكاس السابق، في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إلى تشريد قسري للسكان. وسُجل بعد ذلك عدد من الحوادث في مناطق مختلفة. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تعرّض المسلمون في مدينة بوالي إلى هجوم بالسلاح الأبيض أسفر عن ١٠ وفيات وإصابات عديدة. ووقعت أيضاً أعمال نهب على نطاق واسع. وفي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تعرّضت مدينة سيبوت لهجوم إثر تدفق عدد هائل من عناصر ائتلاف سيليكاس السابق من المناطق المحيطة بها. وكما ذكر آنفاً، دخلت هذه العناصر المدينة، وأعربت عن تصميمها على الانفصال، وطالبت بانسحاب سرية صغيرة من الوحدة الغابونية التابعة للبعثة. وارتكبت هذه العناصر العديد من الانتهاكات، ولا سيما قتل أشخاص اعتبروا قريين من ميليشيات المتصدين للبالاكا، بالإضافة إلى تدمير الممتلكات ونهبها. وشهدت مناطق أخرى اعتداءات مماثلة. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، ارتكبت عناصر ائتلاف سيليكاس السابق أعمال قتل ونهب وسرقة ضد سكان بلدة أمو، الواقعة في مقاطعة كيمو. وفي اليوم ذاته، أدّى هجوم لعناصر ائتلاف سيليكاس السابق على بلدة نزاكوندو الواقعة على بعد ١٠ كيلومترات من بان في منطقة أوهام بندي، إلى قتل ٢٢ شخصاً، ١٦ امرأة و ٦ رجال. وأحرقت منازل عدّة. وشنّ عناصر ائتلاف سيليكاس السابق هجوماً آخر في محلة داكول، في منطقة أوهام بندي أيضاً، بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، أدّى إلى مصرع ٣ أشخاص، بمن فيهم مدير المدرسة وتلميذان.

٥٢ - وفي الطريق الرئيسي الذي يصل بانغي بالحدود مع الكاميرون، اتسم الوضع بداية باستمرار وجود نقاط التفتيش غير المشروعة (زهاء ٢٢ نقطة تفتيش). وتمركزت أكثر العناصر عدوانية في بلدات يالوكي وبوارو وبوسيمبيلي التي يسيطر عليها عناصر ائتلاف سيليكاس السابق، الذين جمعوا الضرائب والخوات بصورة غير قانونية، وابتزوا الناس ومستخدمي الطرق تحت تهديد السلاح. وقد أعاق ذلك إيصال المعونة الإنسانية والإمدادات إلى بانغي ومناطق أخرى من البلد، وحرّم في الوقت ذاته الحكومة من الموارد اللازمة لتعيد الآلية الإدارية والحكومية إلى العمل.

٥٣ - وقد نجم هذا الوضع عن عوامل عدّة. أولاً، كان من الصعب تحديد قوى المعارضة بوضوح، مع أن قمة بنجامينا الأخيرة سمحت بتحديد قادة بعض المجموعات في ميليشيات المتصدين للبالاكا وتحميلهم المسؤولية. ويبدو أن أكثرية الجماعات المسلحة أو جماعات

الدفاع الذاتي في كل أنحاء البلد تفتقر إلى إطار قيادي. وفي خلال عملية انتخاب رئيس جديد للدولة في المرحلة الانتقالية، جمعت البعثة عناصر ائتلاف سيليكسا السابق ونزعت السلاح من بعضهم. وخلال النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وبانقلاب توازن القوى، استؤنفت أعمال العنف التي اتسمت بهجمات عديدة ضد المسلمين.

٥٤ - وثمة عامل آخر يقف وراء هذا الوضع ويُعزى إلى ما آل إليه حال عناصر القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى السابقون الذين اختفوا عن الأنظار حاملين معهم أسلحتهم وذخيرتهم. وانضم بعض هذه العناصر إلى جماعة المتصدين للبلاكا. وبطبيعة الحال، بُذلت منذ ذلك الوقت جهود من أجل إعادة تجميع صفوف القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، غير أن مسألة مدى انضباطها وروحها المهنية لا تزال مطروحة. ففي أعقاب حفل نظمه رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية احتفالاً بإحياء الجيش الوطني، في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، في حرم المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء في بانغي، أُعدم بدون محاكمة قانونية جندي اشتبه رفاقه في أنه تعامل مع جنود تحالف سيليكسا. وأبطأ هذا الحادث، الذي وقع بعد مغادرة القوات الدولية لمكان الحادث، عملية التحاق العناصر من جديد بصفوف الجيش التي سبق أن غادرتها. وتجدد الإشارة هنا إلى أن قوات بعثة الدعم الدولية اضطرت للتدخل لإبعاد الجنرال عبد القادر، نائب رئيس هيئة الأركان العامة، الذي تعرضت سلامته للخطر.

٥٥ - ويتعلق آخر عامل يقف وراء تدهور الوضع الأمني بالصعوبات التي واجهتها الحكومة الانتقالية السابقة في تنفيذ الجوانب الأمنية من خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية. ونصت المرحلة الأولى من خريطة الطريق على أن تُجرى على وجه السرعة إعادة تشكيل لقوات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بغرض تمكينها من الإسهام في ضمان الأمن في بانغي وحفظ النظام، عن طريق القيام بدوريات مشتركة مع عناصر بعثة الدعم الدولية.

٥٦ - وحسبما ذكر أعلاه، تحسن الوضع تدريجياً وبشكل كبير منذ بداية شهر شباط/فبراير ٢٠١٤. ونجحت هذه المكاسب عن عدة عوامل، هي: تقسيم بانغي والأقاليم، وتعزيز بعثة الدعم الدولية، والتنسيق مع عملية سانغاري.

٥٧ - وتشير دلائل واضحة في بانغي إلى عودة الحياة إلى طبيعتها تدريجياً. فقد انخفض عدد الحوادث الأمنية بشكل كبير. وجرى تقصير توقيت حظر التجول الذي كان يسري من الساعة ١٨:٠٠ إلى الساعة ٦:٠٠ ليصبح توقيته من الساعة ٢٠:٠٠ إلى الساعة ٥:٠٠. وشرعت المدارس في فتح أبوابها من جديد، واستأنفت جامعة بانغي سير عملها في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، في حين عادت هيئة الإدارة إلى مبانيها منذ ٨ كانون الثاني/يناير

٢٠١٤. وتتسارع أيضا وتيرة انتعاش الأنشطة الاقتصادية تدريجيا رغم تضررها تضررا شديدا برحيل التجار المسلمين. ويتواصل بالطبع وقوع الحوادث، حسب ما يبدو من مقتل ثلاثة مسلمين في بانغي في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ في حيّ المحاربين (tsCombattan)، والعديد من الحوادث الأخرى. غير أن معظم الصعوبات المطروحة من الناحية الأمنية في الوقت الراهن تتصل بالأعمال الإجرامية لا بالاشتباكات بين الجماعات السياسية والعسكرية المتنازعة.

٥٨ - ورغم استمرار تسجيل حالات عنف خطيرة، فإن الوضع آخذ في التحسن أيضا في الأقاليم، بفضل الوجود المعزز لبعثة الدعم الدولية والعمليات التي تضطلع بها بالتعاون مع عملية سانغاري. فعدد الاغتيالات، وحالات التهديد وغيره من الاعتداءات، وطلبات الانتقال إلى أماكن أخرى آخذ في الانخفاض. وما من مسألة تبرز هذا التطور على أفضل وجه أكثر من حفظ الأمن الذي تكفله بعثة الدعم الدولية على طول الممر الذي يربط بانغي بالحدود الكاميرونية. ويسمح ذلك لقوافل المساعدة الإنسانية والقوافل التجارية وغيرها من القوافل باستخدام هذا الطريق.

ثامنا - الحالة الإنسانية

٥٩ - وازداد تدهور الحالة الإنسانية، التي كانت صعبة أصلا، في أعقاب الاشتباكات العنيفة التي وقعت في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وحتى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، كان يوجد ما يقدر بنحو ٦٩٨ ٥٠٠ نازح في جميع أنحاء أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي بانغي، يوجد ٢٧٣ ٥٠٠ نازح موزعين على ما يزيد عن ٦٦ موقعا وعلى المجتمعات المضيفة، ٦٠ في المائة منهم من الأطفال. وغادر ما مجموعه ١١٩ ٦٥ من الأجانب إلى بلدانهم، وفي الوقت نفسه لجأ ٢٣٠ ٢٥٠ من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية. ويعيش ما يقرب من مليونين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في أوضاع هشة، ويحتاجون لمعونة غذائية عاجلة. وأحوال المعيشة والنظافة الصحية في مخيمات النازحين مزرية. وأدت هذه الحالة من الهشاشة الشديدة إلى زيادة عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، حيث ارتفع عددهم من ١ ٠٠٠ إلى ٢٨ ٠٠٠ طفل. وأشار إلى أن المواقع تشهد أيضا أمراضا أخرى مثل الملاريا والتهابات الجهاز التنفسي والإسهال. ولا تتلقى سوى ٥٦ في المائة من المواقع خدمات صحية.

٦٠ - وهيا تحسن الحالة الأمنية في بانغي منذ بداية شهر شباط/فبراير ٢٠١٤ ظروفًا مؤاتية لعودة النازحين طوعا إلى ديارهم. وبات الموقع الكائن في المطار الدولي في بانغي يأوي ليلا الآن ٧٠ ٠٠٠ نازح، بعد أن كان يأوي ١٠٠ ٠٠٠ نازح قبل بضعة أسابيع. ويعتزم أكثر

من ٨٠ في المائة من النازحين الذين يأويهم هذا الموقع العودة إلى ديارهم. ويُلاحظ اتجاه النازحين إلى العودة لديارهم في بانغي في الأحياء الأول والثاني والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن وفي ييمبو. ولم تعد أربعة مواقع في بانغي، وهي موقع جماعة راهبات سانت بول، وموقع معهد سانت بول للاهوت، وموقع ثانوية بيوس الثاني عشر، وموقع مخيم القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا/سانت بول، تأوي نازحين.

٦١ - واحتياجات النازحين والفئات الضعيفة احتياجات كبيرة. وتعهّد مؤتمر للمانحين خاص بجمهورية أفريقيا الوسطى، عُقد في بروكسل في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بجمع ٥٠٠ مليون دولار للمساعدة الإنسانية. غير أنه لم يُجمع فعلا من المبلغ حتى الآن سوى ١٤ في المائة.

٦٢ - ومنذ أن تولى الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي منصبه، شرع في إجراء مشاورات مع السلطات البلدية لمدينة بانغي ومع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية لتقييم الحالة الإنسانية في المدينة، وإيجاد حلول جماعية ومنسقة ومستدامة لمشكلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى مواقع إيواء النازحين، ولا سيما إلى موقع المطار. وتتوجه أفرقة بعثة الدعم الدولية بانتظام إلى مواقع النازحين في بانغي وأماكن أخرى في المناطق الداخلية للبلد للقاء النازحين وأفراد المجتمعات المحلية وتقييم الاحتياجات على أفضل وجه بهدف تعزيز دور البعثة في الدفاع عنهم. وبمناسبة زيارة أُجريت إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٧ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، انتقلت مفوضة الشؤون السياسية، د. عائشة ل. عبد الله، ومنسقة الشؤون الإنسانية في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فاليري آموس، إلى بوسانغوا حيث زارتا مواقع لإيواء النازحين.

تاسعا - حالة حقوق الإنسان

٦٣ - نشرت مفوضية الاتحاد الأفريقي منذ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ فريقا أوليا من خمسة مراقبين لحقوق الإنسان، ضمن العنصر المدني لبعثة الدعم الدولية، لتمكين البعثة من إجراء التحقيقات وتحسين توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، في إطار الجهود العامة الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. ومن المتوقع نشر خمسة مراقبين آخرين في القريب العاجل. ويعقد هؤلاء المراقبون، تنفيذًا للولايات المسنودة إليهم، اجتماعات منتظمة مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وغير ذلك من الجهات المعنية. ويُجرون أيضا زيارات ميدانية لأنحاء مختلفة من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٤ - ويتضح من هذه الاجتماعات والزيارات الميدانية أن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتُكبت وأُفُلت مرتكبوها من العقاب. حيث ارتُكبت العديد من حالات الاغتصاب، ولا سيما حالات الاغتصاب الجماعي والزواج القسري والاسترقاق الجنسي والإيذاء البدني للنساء والفتيات. وينتمي المذبذبون الذين حدد الضحايا هويتهم إلى كل من عناصر تحالف سيليكاس السابق وعناصر جماعة المتصدين للبالاكا. ففي بانغي، على سبيل المثال، جرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تسجيل ٢٥١ حالة اغتصاب طالت ٢٢٤ أنثى راشدة وذكرًا راشداً و ٢٦ شخصا آخر تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وسُجل أيضا عدد من حالات الاغتصاب في بلدات باتانغافو (مقاطعة من مقاطعات أوهايم الفرعية)، وبورنو (مدينة تقع على بعد ٤ كيلومترات من بوسانغوا في المنطقة الشمالية الغربية لجمهورية أفريقيا الوسطى)، ودانغباترو (قرية تقع على بعد ٧ كيلومترات من بلدة بريا، عاصمة مقاطعة هوت - كوتو، في وسط شرق جمهورية أفريقيا الوسطى)، وكابو (إحدى ٥ مقاطعات فرعية لمقاطعة أوهايم، في المنطقة الشمالية الغربية). وأفادت معلومات متطابقة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل مختلف الجماعات المسلحة، ومن بينها تحالف سيليكاس السابق وجماعة المتصدين للبالاكا، منتهكين بذلك الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

٦٥ - وأُبلغ عن ارتكاب كل من تحالف سيليكاس السابق وجماعة المتصدين للبالاكا انتهاكات للحق في السلامة البدنية. وتمثلت هذه الانتهاكات أساسا في حالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاغتيال، والإعدام بدون محاكمة قانونية، والاضطهاد، والختف. فقد عُثر في بانغي، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على مقبرة جماعية تحوي ٣٠ جثة في مكان يُسمى "Colline des panthères" (على بعد نحو ٣٠٠ متر من كان دي رو "Camp de Roux") وعثرت قوات بعثة الدعم الدولية أيضا على مقبرة جماعية أخرى تحوي ١٣ جثة في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤ في موقع كتيبة تقدم الدعم والخدمات الذي كان يأهله في السابق أفراد تحالف سيليكاس، وأصبح الآن موقع تجميع لهم.

٦٦ - وارتُكبت أيضا انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. ففي مدينة بوالي التي تقع في مقاطعة أومبيلامبوكو، تعرض مخيم مأهول أساسا بمسلمين من طائفة الفولانيين لهجوم شنته عناصر مسلحة مجهولة في الفترة بين يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأسفر الهجوم عن قتل ١٣ شخصا إضافة إلى إتلاف ممتلكات (من منازل وماشية). وبدافع الانتقام، قتلت عناصر مسلحة مسلمة العديد من الأشخاص المنتمين للطائفة المسيحية. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قُتل زعيم قبيلة من بوالي يُدعى زنگاتو مع أبنائه الثلاثة بينما كانوا في حقلهم من قبل أشخاص من تحالف سيليكاس السابق

وأشخاص آخرين من الطائفة المسلمة بحسب ما أفاد به شهود. وفي اليوم نفسه، قُتل شخص يُدعى أنزيي سيمون، كان يُعرف باسم "ز"، من قبل مجموعة من الأشخاص كانوا مسلحين بالأسهم والبنادق والخناجر، بحجة أنه كان ينتمي إلى جماعة المتصدين للبالاكا. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وفي أعقاب تفكيك الجماعات المسلحة الناشطة على طول الممر الرابط بين بانغي وغاروا وبولاي ومغادرة عناصر تحالف سيليك السابق، شنت عناصر جماعة المتصدين للبالاكا هجوماً على أوساط المسلمين في بوالي. وأسفر هذا الهجوم عن مقتل ستة أشخاص. وفي أعقاب هذا الهجوم، أجرى أفراد من العنصر المعني بحقوق الإنسان في بعثة الدعم الدولية زيارة إلى بوالي في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتمكنوا من معاينة مقبرتين جماعيتين تضمان ما مجموعه ٣٥ جثة وثلاثة قبور فردية. وتقع المقبرتان الجماعيتان واثنان من القبور بالقرب من نقطة تفتيش كانت تحت سيطرة تحالف سيليك السابق عند المخرج الشمالي لبلدة بوالي، أما القبر الثالث فيقع في الغابة المجاورة لسدّ بوالي. وتنسب شهادات مختلفة لعمليات القتل إلى تحالف سيليك السابق وجماعة المتصدين للبالاكا.

٦٧ - وفي مدن بربراتي (غربا، في مقاطعة مامبيري - كادي)، وبوار (غربا، في مقاطعة نانا - مامبيري)، وبوزوم (المنطقة الشمالية الغربية، في مقاطعة أوهام - بندي)، وبوسانغوا (المنطقة الشمالية الغربية، في مقاطعة أوهام)، وسيبوت (في الوسط، في مقاطعة كيمو)، تشير المعلومات المستحصل عليها إلى حدوث العديد من حالات القتل والإعدام بإجراءات موجزة وأعمال تعذيب تعرض لها السكان المسيحيون والمسلمون على حد سواء.

٦٨ - ولوحظ أيضاً العديد من أعمال النهب وتخريب الممتلكات. وكان هذا هو الحال في بانغي، ولا سيما في أحياء PK12 و كيلومتر ٥ وميسكين التي فرّ منها السكان المسلمون تاركين وراءهم كل ممتلكاتهم. ولوحظ أيضاً العديد من أعمال النهب والتخريب للممتلكات العامة. وإحدى العواقب الوخيمة المترتبة على الأزمة الحالية هو أن إمكانية اللجوء إلى القضاء تكاد تكون منعدمة. ويُسهّم تعطل أجهزة الشرطة والقضاء والسجون في تفاقم ظاهرة الإفلات من العقاب.

٦٩ - ومع أن حالة حقوق الإنسان لا تزال مثيرة للقلق الشديد، فقد سُجل بعض التحسن. ويعزى هذا التحسن إلى الجهود التي تبذلها قوات بعثة الدعم الدولية لتوفير الأمن، بدعم من عملية سانغاري. وتشكل كذلك إعادة فتح سجن نغاراغا المركزي تطوراً إيجابياً.

٧٠ - ورحب مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، في اجتماع عقده في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بإنشاء لجنة تحقيق دولية في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لجلاء حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في جمهورية أفريقيا الوسطى

منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وطلب من بعثة الدعم الدولية أن تقدم لهذه اللجنة ما يلزمها من دعم. ورحب المجلس أيضا بنشر اللجنة لمجموعة أولى من مراقبي حقوق الإنسان ضمن بعثة الدعم الدولية، وطلب إلى المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن تقدم إليه تقريراً خاصاً عن ذلك.

عاشراً - ملاحظات

٧١ - شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى في الأشهر الأخيرة أعمال عنف بالغة الخطورة أثرت بشكل كبير على نسيجها الاجتماعي وأفضت إلى استقطاب شديد وإلى انهيار الاقتصاد الوطني وما كان قد تبقى من هياكل الدولة. والحالة الإنسانية في غاية التردّي إذ تتسم بالتزوح المكثف لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى، من المواطنين والأجانب على السواء، وبانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت على نطاق واسع. وتشكل هذه الحالة خطراً بالغاً لا على مستقبل جمهورية أفريقيا الوسطى فحسب بل أيضاً على الأمن والاستقرار الإقليميين. وقد استهدفت أعمال العنف التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى مجتمعات محلية بعينها، بيد أنه لا يمكن وصف النزاع في هذا البلد بالحرب الدينية. فهو ناجم عن عوامل سياسية واجتماعية محددة ذات ارتباط بتاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى وأعمال العنف التي وقعت خلال الشهور الأخيرة وباستغلال بعض الجهات الفاعلة لتلك الأعمال استغلالاً سياسياً.

٧٢ - وفي ضوء التردّي الكبير للأوضاع منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، رفع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مستوى ما يبذلانه من جهود، بدعم من باقي المجتمع الدولي، وذلك للتصدي لهذه الحالة. وتجدر التنويه في هذا الصدد بروح المبادرة والعزم اللذين أبداهما قادة الجماعة الاقتصادية، ولا سيما الرئيس الحالي لهذه المنظمة ورئيس تشاد، إدريس ديبي إيتنو، ورئيس لجنة المتابعة المعنية بالحوار السياسي الشامل في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس الكونغو، دنيس ساسو نغيسو. وتتخذ الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية أشكالاً شتى. فهي لا تكتسي بعداً سياسياً فقط بل مالياً أيضاً، إذ تقدم الجماعة الاقتصادية الدعم من أجل دفع رواتب الموظفين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى وجه الخصوص، ساعدت القرارات التي اتُخذت في الدورة الاستثنائية لمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في إعطاء دفع للعملية الانتقالية وفتح آفاق جديدة لهذا البلد. والدور السياسي الذي تضطلع به المنطقة مهم أكثر من ذي قبل حتى تنجح الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع في جمهورية أفريقيا

الوسطى. فمن المهم إذن أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، تقديم الدعم للجهود التي تبذلها المنطقة.

٧٣ - ولا شك أن الحالة الأمنية، رغم أنها ما زالت متقلبة ومثيرة للقلق، قد عرفت تطورات إيجابية مهمة. فعدد الحوادث تناقص بشكل كبير سواء في بانغي أو في باقي مناطق البلد، والحياة تعود إلى طبيعتها شيئاً فشيئاً. ويتعين على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة منه، أن يحيط علماً بهذه التطورات وأن يرحب بها. وبطبيعة الحال، يلزم بذل المزيد من الجهود فما أكثر التحديات التي ينبغي التصدي لها وما أكبرها، وهذا أمر تدل عليه الهجمات ضد المدنيين وغيرها من الأعمال الإجرامية المتواصل ارتكابها ضدهم في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا ينبغي أن يُذخر أي جهد في هذا الصدد.

٧٤ - وهذه التطورات الإيجابية هي وليدة إحياء العملية الانتقالية في أعقاب الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة في نجامينا والعمل الميداني الذي تقوم به بعثة الدعم الدولية وعملية سانغاري. ومواصلة العمل الذي أنجزته بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بذلت بعثة الدعم الدولية جهوداً مطردة لتنفيذ الولاية الموكلة إليها بفعالية. والنتائج التي حُقت في وقت وجيز جداً إنما جاءت نتيجة لتضحيات جسام. فقد قُتل حوالى عشرين فرداً من بعثة الدعم الدولية أثناء أداء واجبهم كما أصيب بجروح أكثر من مائة آخرين من الأفراد النظاميين. وفي هذا الصدد، تجدر الإشادة بهم وبلداتهم لما قدموه من تضحيات خدمة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٥ - وقد تكللت جهود بعثة الدعم الدولية بالنجاح بفضل الدعم الذي قدمه الشركاء الدوليون، الثنائيون منهم والمتعددو الأطراف. ويتقدم الاتحاد الأفريقي بالشكر لجميع الشركاء الذين يدعمون بعثة الدعم الدولية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة، التي كان لعودها المالي و/أو اللوجستي والتقني دور حاسم في نشر البعثة وتنفيذ عملياتها. ويشكر الاتحاد الأفريقي أيضاً الشركاء الدوليين الآخرين والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الذين يقدمون الدعم بالفعل أو تعهدوا بتقديمه.

٧٦ - وتكتسي النتائج المحرزة أهمية بالغة لأنها تحققت في سياق صعب وبوسائل محدودة. فالبعثة، رغم الدعم الذي تتلقاه من شركاء دوليين شتى، تفتقر إلى وسائل الاتصالات والحركة الملائمة كما أن تمويلها يبقى غير كاف. وثمة حاجة ملحة إلى زيادة شحذ جهود المجتمع الدولي دعماً لبعثة الدعم الدولية، وذلك بإتاحة الموارد المالية واللوجستية والخبرة التقنية، عند الاقتضاء، وتقديم الدعم في مجالات محددة أخرى. ويتعلق الأمر إذن بتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك عن طريق زيادة قوامها، إذا اقتضى الحال، وبالتالي

تمكينها من خلق الظروف المؤاتية للنشر المحتمل لعملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المؤكد أن نجاح إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتوقف كثيراً على نجاح عمل بعثة الدعم الدولية ونجاح عملية سانغاري.

٧٧ - والاتحاد الأفريقي، عندما قام بنشر بعثة الدعم الدولية، إنما كان يتوقع، منذ البدء، تحويلها في الوقت المناسب إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، مستفيداً من الدروس المستخلصة من تجارب سابقة. وفعلاً، فبعد المرحلة الأولى من تحقيق الاستقرار التي تتولى البعثة وعملية سانغاري تنفيذها حالياً، يلزم رفع مستوى التزام المجتمع الدولي لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى، بوسائل منها إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وذلك للمساعدة في تنظيم الانتخابات وإنجاز مهام حيوية أخرى تتوخى تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على المدى الطويل. وعلى النحو الوارد في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة المفوضية، المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، يتوقع أن تتمكن بعثة الدعم الدولية، بدعم من عملية سانغاري، من إنجاز العملية الأولى لتحقيق استقرار الوضع في موعد يتراوح بين ٦ و ٩ أشهر. وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد الأفريقي إلى استحداث مجموعة من وسائل الدعم اللوجستي تُموّل من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. وبتعزيز قابلية التنبؤ بالدعم المقدم لبعثة الدعم الدولية، ستمكّن الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي من أن يخلّف لها بعثة قوية تستجيب، في حدود إمكاناتها، لاحتياجات عملية الأمم المتحدة المقبلة حتى يتسنى لتلك العملية أن تركز، في سياق أكثر استقراراً، على الإجراءات المطلوبة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على المدى الطويل.

٧٨ - وعلى النحو الوارد ذكره أعلاه، ينبغي لنشر عملية تابعة للأمم المتحدة لتسليم مهام عملية الاتحاد الأفريقي أن يُعتبر مجهوداً يُبذل في إطار التزام دولي على نطاق أوسع. ولا بد أن يستند هذا الالتزام إلى توزيع محدد للأدوار فيما بين جميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية وهي: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الشركاء الثنائيون والمؤسسات المالية الدولية. ويتطلب الحل الدائم للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى مساهمة الجميع، وذلك على أساس المزايا النسبية المتاحة لكل من الجهات الفاعلة المعنية. وما يزيد من ضرورة هذا النهج هو أن التحديات التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى لا تكتسي أبعاداً أمنية فحسب بل هي أيضاً أبعاد ترتبط بصعوبات سياسية واجتماعية واقتصادية، وأخرى متعلقة بإعادة بناء الدولة وتعزيز المصالحة، في سياق تضرر فيه النسيج الاجتماعي بشكل بالغ جراء أعمال العنف التي وقعت في البلد.

٧٩ - وفي واقع الأمر، ينبغي أن للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي أن يتجاوز البعد الأمني وأن يروم أيضا حل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الأكثر إلحاحا، بما في ذلك دفع الرواتب، والعودة إلى تقديم الخدمات الأساسية ودعم إعادة بناء الدولة. وينبغي لهذه الإجراءات أيضا أن ترمي إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة. ومن هذا المنظور، يكتسي التعجيل بتحديد الأفراد والكيانات الذين يعوقون جهود السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية حاسمة حتى يتسنى تنفيذ الجزاءات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١٢٧ (٢٠١٣). وتكتسي أهمية مماثلة الإجراءات المطلوبة من لجنة التحقيق الدولية التي أنشئت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ اتخاذها من أجل تسليط الضوء على انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتمشيا مع البيان الذي اعتمدته مجلس السلم والأمن في جلسته المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فبعثة الدعم الدولية مستعدة لتقديم أي دعم ضروري لعمل الهيئات المكلفة بهاتين المسألتين. والاتحاد الأفريقي مقتنع بأن اتخاذ إجراءات عاجلة في هذين المجالين من شأنه أن يبعث برسالة واضحة إلى مثيري الاضطرابات والجهات الفاعلة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى ممن يحرضون على العنف والكرهية. وفي الوقت ذاته، ينبغي للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالتشاور مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، أن يُسرَّعا وتيرة الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر المصالحة الذي أصدرت تكليفا به الدورة الاستثنائية لمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقودة في نجامينا يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٨٠ - وبعد أن تُنشأ عملية من عمليات الأمم المتحدة، ينبغي للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن يواصل القيام بدور حاسم في المجالات السياسية وفي غيرها من المجالات، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين. ويتعلق الأمر بوجه خاص بالمواكبة السياسية للعملية الانتقالية وتنسيق الجهود الدولية عن طريق فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي يتشارك في رئاسته الاتحاد الأفريقي والكونغو، بصفتها البلد الذي يرأس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعنية بمتابعة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الضروري إبراز هذا الدور في كل قرار يأذن بتحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، وأن يلقى تأييدا قويا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن المهم، من هذا المنظور، أن يكون مشروع القرار الذي يعد لهذا الغرض موضوع مشاورات وثيقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٨١ - ومهما يكن التضامن الدولي قويا، فهو لن يكفي وحده لتجاوز الصعوبات الكبرى التي تعاني منها جمهورية أفريقيا الوسطى. فللجهات الفاعلة السياسية وغيرها من أصحاب المصلحة في البلد دور حاسم ينبغي الاضطلاع به. ولن يتحقق حل دائم ما لم يتولَّ أصحاب المصلحة الوطنيون في جمهورية أفريقيا الوسطى زمام الأمور وقيادة هذا الحل. ولا بد أن تُصمَّم عملية الأمم المتحدة المقترحة وأن تُنفَّذ على أساس هذا المبدأ. فالاجتماع الدولي لا يمكنه أن يحل محل الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إنما دوره أن يواكبها وأن يدعمها بدعمه.

٨٢ - وبناء عليه، من المهم للغاية أن تضع الجهات الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى المصالح العليا لبلدها فوق كل الاعتبارات الحزبية أو ما سواها من الاعتبارات. وعليها أن تستغل الفرصة الفريدة التي أتاحتها الدورة الاستثنائية لمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقودة يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، لإنجاح العملية الانتقالية وإنهاء المعاناة الأليمة التي يتعرض لها شعبها. ولهذا الغرض، يشكل انتخاب السيدة كاثرين سامبا - بانزا رئيسة للدولة في المرحلة الانتقالية وتعيين رئيس وزراء جديد وما تلى ذلك من تشكيل حكومة جديدة إشارات مشجعة. لكن يتعين على تلك الجهات الفاعلة أن تقوم بما هو أكثر من ذلك: فعليها أن تستخلص الدروس مما شهده بلدها منذ نياله الاستقلال ومن دورة عدم الاستقرار التي حالت دون تمتع شعبها بمنافع التنمية والديمقراطية. وعليها أن تضمد الجروح العديدة التي تسببت فيها أعمال العنف المرتكبة خلال الشهور الأخيرة وأن تخلص النية في تعزيز المصالحة بين جميع مكونات المجتمع. وعليها أن تعي بأنها تملك بين يديها حل المشاكل التي يعاني منها البلد وأن ليس بمقدور أي كيان خارجي أن يحل محلها في ذلك.